

## الخصخصة في الاقتصاد العراقي

ا.د.أديب قاسم شندي  
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط

### المقدمة :

تعود جذور الخصخصة في الاقتصاد العراقي إلى عقد الثمانينات من القرن الماضي ، حيث انتهجت الحكومة العراقية سياسة الخصخصة في عام 1987 من خلال موجة من أساليب التحول نحو القطاع الخاص بحجة معالجة الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت ، فقد تم تحويل ملكية (50) مشروعا " زراعيًا " ما بين محطات أبقار و دواجن و مجازر لحوم و معامل أعلاف من القطاع العام إلى القطاع الخاص و لتصحيح مساهمة القطاع الخاص في الزراعة بنسبة (99%) عام 1988 .  
إما في القطاع الصناعي فقد تم بيع (76) منشأة صناعية للقطاع الخاص و بقيمة مقدرة (397.285) مليون دينار عام 1987 ثم في مرحلة ثانية في نهاية عام 1993 تم الاستغناء عن منشآت صناعية أخرى هي معامل طابوق القادسية و سمنت المثنى و نسيج الديوانية و نسيج الصوفي في الناصرية يضاف إلى ذلك تم تأجير مرافق عامة كالساحات و محطات التعبئة و مواقف تأجير السيارات إلى القطاع الخاص و كذلك (58) مشروعا " لوزارة التجارة و (19) موقفا " سياحيا " ، مع طرح أسهم شركات أخرى صناعية و زراعية و تجارية و بحصص متفاوتة لتأسيس شركات مساهمة خاصة و مختلطة . فضلا " عن إجراءات أخرى ضمن عمليات الخصخصة .

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام 2003 ظهرت اتجاهات بين أوساط عدد من السياسيين و الاقتصاديين تتناغم مع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية تدعو إلى الخصخصة في الاقتصاد العراقي وفقا " لنموذج الصدمة كطريق لذلك و لنا تحفظ .

### مشكلة البحث :

إن الخصخصة في الاقتصاد العراقي ترتبط بمتغيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية يصعب السيطرة عليها و التحكم في مساراتها و إفرازاتها ، إلى جانب معاناة الاقتصاد العراقي من تراكم كثير من المشاكل و الاختلالات الهيكلية التي أصابت مفاصله الرئيسية .

### فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن العراق لا يمتلك البنية التحتية لنجاح عملية الخصخصة كونها تتطلب توفر شروط عديدة أهمها :

- 1- إن يكون الاقتصاد المعنى في حالة طبيعية و مستقرة .
- 2- وصول سوق الأوراق المالية إلى مستوى مقبول من التطور
- 3- إن يكون القطاعات الاقتصادية الأساسية في حالة متنامية .
- 4- فاعلية القطاع الخاص .

و جميعها غير متوفرة ، إي إن الاقتصاد العراقي غير جاهز لعمليات الخصخصة في هذه الحقبة من تاريخه .

## هدف البحث :

يهدف البحث إلى التأكد من صحة الفرضية و ذلك من خلال التعرف على مفهوم الخصخصة و إستراتيجياتها و أهدافها و معوقاتهما و هل أنها مجزية من الناحية الاقتصادية و ماهي القطاعات التي يجب إن لا يتم خصخصتها و لماذا ؟

## أولاً : مفهوم الخصخصة و إستراتيجياتها :

يعد مصطلح ( privatization ) من المصطلحات الحديثة في الأدبيات الاقتصادية و لهذا السبب لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على ترجمة واحدة ، لذا برزت عدة مرادفات نذكر منها التخصيص و الخاصة و الخصخصة و التفريد و التملك مما تشير إلى حداثة الفكرة و طبيعة أصولها ، و قد وردت عدة تعاريف أجنبية و عربية توضح معنى الخصخصة و هي تختلف من حيث الزاوية التي تنظر فيها تلك العملية ، فالبعض يراها من الزاوية السياسية فيما ينظر إليها آخرون من الزاوية الاقتصادية ، و هم يختلفون في تعريفاتهم لها .

هناك معنيان للخصخصة ، المعنى الضيق و يمثل عملية نقل الملكية . إما المعنى الواسع فهو نقل الملكية و الإدارة فضلاً عن المتغيرات الهيكلية الأخرى .

و يمكننا إن نميز ثلاثة مفاهيم للخصخصة و هي :

المفهوم الأول : يرى إن الخصخصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي و المالي و إعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع و ذلك بالحد من احتكار الدولة .

المفهوم الثاني : يرى إن الخصخصة علاقة تعاقدية بين الدولة و القطاع الخاص و ذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة و إدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة و يأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة و عقود الإيجار و عقود الامتياز .

المفهوم الثالث : و ينظر هذا المفهوم إلى شكل الملكية بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص و بأخذ هذا المفهوم اتجاهين :

الاتجاه الأول : و يرى إن الخصخصة مشروع ما هو إن يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص .

الاتجاه الثاني : يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع إي بمعنى إن الخصخصة هي عملية يتم بمقتضاها بيع كل أو جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص و هذا الاتجاه هو الأكثر قبولاً من الاتجاه الأول .

و يمكننا تعريف الخصخصة على انها عملية نقل ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص و تحرير النشاط الاقتصادي عامة من القيود و الأنظمة المتعددة و المتشابكة و سيطرة عوامل قوى السوق بصورة شبه كلية ، وهو يعني في النهاية تخفيف حجم و دور الدولة الاقتصادي و الخسارة في الإدارة و التوجيه و الرقابة . إن برنامج الخصخصة ينظر من ثلاث جوانب رئيسية :

1- تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

2- محاولة السماح بالمنافسة و رفع مستواها في المجالات الغير متنافسة سابقاً .

3- السماح للشركات الخاصة و تشجيعها على القيام بإدارة الخدمات التي كانت تدار من قبل القطاع العام .

يشير تقدير مؤسسة التمويل الدولية (IEC) إلى إن الموارد المالية التي حصلت عليها الدول النامية من جراء بيع أصول مملوكة للدولة بلغت نحو ( 132 ) مليار دولار خلال المدة 1988-1995 و ازداد عدد الدول النامية التي طبقت الخصخصة من (14) دولة عام 1988 إلى (60) دولة عام 1995 . ووفقاً

لإحصائيات منظمة التعاون و التنمية بلغ إجمالي حصيلة عمليات الخصخصة هذه التي بدأت منذ التسعينات من القرن العشرين أكثر من (900) مليار دولار .

يرى بعض الاقتصاديون إن عملية الخصخصة تحقق العديد من الايجابيات ، تتمثل في تحرير القوى المنتجة من الضغوط الحكومية ، مما يكسبها فاعلية كوسيلة لزيادة حجم الإنتاج و تحسين نوعيته و توفير موارد للدولة و تحقيق الأعباء الناتجة عن تكاليف الإعانات و الدعم التي تقدمها الدولة لمؤسسات القطاع العام ، و من بين الايجابيات الأخرى التي تحققها الخصخصة كما يرى هؤلاء الاقتصاديون ما يلي :

- 1- رفع معدل النمو الاقتصادي .
- 2- تخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة و في ميزان المدفوعات .
- 3- زيادة الادخار و الاستثمار القومي .
- 4- زيادة حجم الصادرات بسبب تحسن نوعية المنتجات و زيادة القدرة على المنافسة .
- 5- تخفيض الحاجة إلى الديون الخارجية و المعونات .
- 6- زيادة فرص العمل و تحسين مستوى الأجور .

للخصخصة استراتيجيات تدور تجاربها حول استراتيجيتين متعارضتين هما :

أ- إستراتيجية التطور التدريجي : يرى أصحابها بان حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي يمكن إن تنمو تدريجيا" مع ظهور الشركات الخاصة الجديدة في تلك الإثناء يتم تصفية أو بيع شركات القطاع العام على إن يتم تهيئة المناخ الذي يسمح بوصول القطاع الخاص إلى المواقع المتقدمة في هرمية الهيكل الاقتصادي عن طريق تشجيع إنشاء الشركات و إلغاء الحواجز أمام دخول و إقامة المشروعات الجديدة ، و تطبيق السياسات الضريبية و السياسة الائتمانية المحفزة ، و تقوم هذه الإستراتيجية على الاعتبار الموضوعية الاقتصادية – الاجتماعية لتطبيق نهج الاقتصاد الحر و تهيئة الظروف الملائمة لنهوض الطبقة المتوسطة و تمكينها من الاستحواذ على ملكية القطاع العام .

ب- إستراتيجية الخصخصة السريعة تدعو إلى التخلص السريع من الملكية الحكومية ، عن طريق تبني أشكال اقرب ما تكون إلى التوزيع المجاني ، بهدف توسيع قاعدة الملكية على أساس التوزيع المتساوي للأصول الحكومية لكل المواطنين ، مستندة في ذلك على الاعتبارات المعيارية الأخلاقية .

إما معارضوا هذه الاستراتيجيتين فيرون إن هذا النوع من التوزيع العادل للملكية لا يدوم طويلا" ، في حالة وجود التركيز في الدخل و الثروات إذ سرعان ما تتحول الملكية إلى أيدي الفئات ذات الدخل المرتفعة و هذا يعني إن بيع الأصول الحكومية بأسعار عادلة قد لا يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الثروة أو الدخل . و بشكل عام يمكن القول إن إستراتيجية التطور التدريجي قد اثبت تفوقا" اكبر لان الحجج التي تقوم عليها تراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية

### **ثانياً: أهداف الخصخصة في العراق ومبرراتها :**

إن وضوح الهدف يجعل من السهل تحديد المشروعات التي ستدخل ضمن البرنامج دون غيرها و يمكن تحديد أهم الأهداف التي تتضمنها برنامج الخصخصة على الشكل التالي :

1- رفع و زيادة الكفاءة في أداء المؤسسات و الشركات الوطنية على أسس تنافسية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص فضلا" عن تحديد و تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية و إعادة هيكلة دورها وفق الوظائف الجديدة التي حظيت بإجماع الآراء الدولية عليها .

2- هناك أهداف مالية للخصخصة تتمثل في تخفيف الأعباء التي تتحملها الميزانية العامة للدولة نتيجة تقدمها الدعم للمنشآت الاقتصادية الخاسرة في محاولة لتصفيتها هذا فضلا" عما يمكن أن تشكله الحصيلة المجتمعة من عمليات بيع المشروعات<sup>4</sup> إضافة إلى حصيلة الإيرادات العامة في سد جزء من عجز الموازنة العامة و من ثم تكريس تلك الموارد لدعم القطاعات المهمة كالتعليم و الصحة و الاهتمام بالبنية الأساسية .

3- إقامة و تطوير الأسواق المالية المحلية خاصة و إن العراق يفتقر إلى مثل تلك الأسواق الفاعلة و الكفوءة و محاولة خلق الجو المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي و جذب الاستثمار الأجنبي من الخارج .

4- تعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق المنافسة ، حيث إن من الأهداف المهمة للخصخصة هو تعزيز الكفاءة و إطلاق ديناميكية النمو في الاقتصاد و خلق فرص العمل ، و يتأتى ذلك عن طريق اجتذاب رأس المال ( المحلي و الأجنبي ) و التقنيات الحديثة و تطوير الكفاءات الإدارية و التنظيمية و التسويقية ، ثم يأتي هدف توسيع و تنويع قاعدة الملكية بهدف زيادة المنافسة من خلال تشجيع القطاع الخاص على دخول مجالات اقتصادية كانت حكرا" على القطاع العام .

إما مبررات الخصخصة في العراق ترتبط بمسوغات خارجية و داخلية تمثل المسوغات الخارجية بالضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية كونها ممثلة للعراق لذلك تمارس الضغوط لفرض خصخصة الاقتصاد العراقي فضلا" عن الضغوط التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية الدولية بعد حصول العراق على إعفاءات في ديونه الخارجية .

إذ إن هذه المؤسسات غالبا" مرتبط بتقديم مساعداتها بمدى تطبيق هذه الدولة أو تلك لبرامج الخصخصة .  
إما المسوغات الداخلية فهي تتمحور حول الإبعاد الاقتصادية للخصخصة إذ تصاعدت الدعوات الرسمية في العراق باتجاه ضرورة تبني الليبرالية الجديدة القائمة على إبعاد الدولة و تحجيم دورها في الحياة الاقتصادية و تصفية القطاع العام مقابل إعطاء الدور للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي في النهوض بالاقتصاد العراقي .

### **ثالثا" : معوقات الخصخصة في العراق :**

يمكن تلخيص بعض العوامل التي من المحتمل أن تكون معرقة لعمليات الخصخصة و كالاتي :

1- إشكالية وجود قيادة سياسية قوية :

البطالة: العوامل الضرورية لقيام الخصخصة هو وجود تلك القوى السياسية القادرة على مضي بعملية الخصخصة و تحمل أثارها الجانبية خصوصا" و إن برنامج الخصخصة و باقي سياسات الإصلاح الاقتصادي تترك أثرا" سلبيا" في بداية الأمر كالبطالة مثلا" و ربما إلغاء أو تقليل الدعم الحكومي لبعض فئات الشعب ، مما يعني ذلك ازدياد عدد الرافضين لسياسات الإصلاح و الخصخصة لذا فإن تبني سياسة الخصخصة من قبل حكومة ضعيفة أو بدون إجراء استفتاء أو اقتراع عام قد يعني انتحارا" سياسيا" .

## 2- البطالة :

يعاني المجتمع العراقي من تفاقم ظاهرة البطالة و كذلك البطالة المقنعة و على الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية دقيقة في هذا الشأن تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة البطالة قد تزيد عن 60% أو إتباع سياسة الخصخصة قد يراه البعض التخلي عن إعداد كبيرة من الموظفين و العاملين في القطاع العام و بالتالي انضمام هؤلاء إلى صفوف العاطلين عن العمل .

## 3- الفساد الإداري و سوء الإدارة :

احتل العراق المرتبة الثانية في الدول التي تعاني من الفساد الإداري حيث اخذ الفساد يضرب أطنانه في جميع مفاصل الدولة و خاصة بعد الاحتلال الأمريكي ، حيث ساعد تدهور الأوضاع الأمنية و السياسة إلى استشرac ظاهرة الفساد الإداري من مفاصل الدولة العراقية بما قد يؤدي إلى عرقلة عملية الخصخصة ليس من خلال الوقوف ضد عملية الخصخصة بل انه سيساهم في بيع أصول مؤسسات القطاع العام في القطاع الخاص بابخس الإثمان مما يبعد الخصخصة عن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه في زيادة موارد الدولة . إما بالنسبة لظاهرة سوء الإدارة فإنها ظاهرة اعم و اشمل من ظاهرة الفساد نتيجة اكتساب المجتمع العراقي و لعقود طويلة و أكساء المحسوبية و المنسوبية و الانتماءات الجانية مما أدى إلى وصول كوادر غير مؤهلة إلى اعلي المناصب الإدارية و أصبحوا من ذوي الامتيازات ، و بالتالي سيقفوا بوجه عمليات الخصخصة لأنها ستهدد امتيازاتهم خاصة و إن سياسة الخصخصة تربط بين الإدارة و الكفاءة الانتاجية .

## 4- فقدان رأس المال :

عدم وجود قطاع خاص أو رأسمالية وطنية قادرة على القيام بأعباء قيادة الاقتصاد العراقي إلى مرحلة تحقيق معدلات نمو مرتفعة و تأكيد على قيم المنافسة الشريفة حيث إن القطاع الخاص العراقي لا يمتلك من القدرات و المؤهلات المالية التي تجعله يحل محل القطاع العام ، إما بالنسبة للمستثمرين الأجانب بسبب عوامل عديدة ما زالوا متخوفين من الولوج في السوق العراقية بسبب عدم استكمال ملامح الصورة الرئيسية للأوضاع في العراق فضلاً عن الظرف الأمني الراهن .

## 5- انعدام السوق المالي الفاعل :

عدم وجود سوق للأوراق المالية فاعلة في العراق يتم من خلالها إجراءات بيع أصول و ممتلكات الشركات المنوي خصصتها بشفافية ، فالسوق العراقي للأوراق المالية سوق غير نشط إذا ما قارناه بالأسواق المحلية للدول العربية و لدول الجوار و لا تتوافر فيه التقنيات و الإمكانيات و القواعد العالمية التي تضمن سير المعاملات فيه بسلاسة و شفافية .

## 6- الأيدي العاملة :

من المشاكل التي تواجه عمليات الخصخصة في الدول النامية مشكلة ضخامة الأيدي العاملة التي يتم الاستغناء عنها عند تنفيذ برامج الخصخصة على مشاريع القطاع العام لكبر حجم هذا القطاع من جهة و لوجود ظاهرة البطالة المقنعة التي تتسم بها هذه المشروعات من جهة أخرى الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث عقبات كثيرة إذا لم تستطع حكومات الدول النامية من معالجة هذه المشكلة ، و هذا يتطلب إصدار تشريعات

قانونية و مالية لضمان حقوق العاملين . و تتحمل تكاليف كبيرة لاحتواء العمالة الزائدة و خلق فرص عمل جديدة و منتجه .

#### **رابعاً : الآثار المحتملة للخصخصة في الاقتصاد العراقي :**

- 1- الارتفاع الكبير و المستمر من الأسعار .
- 2- ارتفاع مستوى البطالة .
- 3- الانخفاض الكبير في مستويات الإنتاج و الانتاجية في معظم القطاعات السلعية و بالذات الصناعة و زراعة .
- 4- تراكم أعباء الديون الخارجية و التحويلات. عجز الكبير في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .
- 5- تراكم العجز المالي في الميزانية الحكومية و تزايد الدين العام الداخلي .
- 6- عدم الاستقرار السياسي .
- 7- الافتقار إلى سياسية اقتصادية واضحة المعالم .

لحل هذه العوامل تفرز صعوبات حجة إمام خصخصة الاقتصاد العراقي يمكن إيراد بعضها بما يلي :

أ- تؤدي الخصخصة إلى تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العامة التي يتم تخصيصها مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة التي تزيد عن 60% من إجمالي قوة العمل العراقية و هذا يقود إلى التأثير سلباً في سوق العمل العراقية مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية سيئة

ب- الأثر السيئ للخصخصة على العدالة الاجتماعية و الرفاه الاجتماعي لأنها تؤدي إلى التخلي عن حماية الطبقات الفقيرة .

ج- قلة المبادرة و إحجام القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية التي يتخلى عنها القطاع العام و ذلك بسبب الحجم الكبير للمؤسسات الذي يتطلب رصد موارد مهمة لإعادة تشغيلها في ظروف طبيعية كما أنها تحتاج إلى خيارات خاصة لتشغيل هذه المؤسسات .

د- ارتفاع أسعار بعض السلع في حالة إلغاء دعم الدولة و بخاصة تلك السلع التي سيتم تحرير أسعارها ضمن البرنامج الوطني لمراجعة سياسات التسعير

#### **خامساً : خصخصة قطاع النفط في العراق الإبعاد و المخاطر :**

يمكن التوثيق بان تاريخ النفط هو تاريخ الصراع بين الدول الكبرى ، كل منها تسعى لتأمين احتياجاتها من النفط الخام ، و يسعى بعضها من خلال احتكار سر الحياة إلى التحكم بالآخرين ، تاريخ النفط اسود و مليء بالحروب و المؤامرات و الانقلابات و الاغتيالات و النهب و الرشاوى. و الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية تسعى لتأكيد دورها التسلطي في العالم بتأمين سيطرتها على حقول النفط خارج أراضيها الهاجس النفطي ليس وليد اليوم ، و لا يقتصر على قضايا الطاقة بجوانبها التقنية ، و قد ادخل في باب السياسة و الاقتصاد السياسي ، و هو ليس مجرد دراسات و إحصاءات و بحوث و تأملات . انه صراع يدور في السر و العلانية ، و تتراوح إيقاعاته بين المحافل الأكاديمية المعنية بالنفط و بين القرارات السياسية للقصور الرئاسية و الملكية و بين الترسانات العسكرية التي يتحكم بها الجنرالات ، أنها ببساطة حرب من اجل السيطرة على النفط ، لان هذا الذهب و إن كان اسوداً و إلا من يسيطر عليه يسيطر على العالم على حد تعبير ( جورج براون ) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق .

العراق هو البلد الوحيد الذي لم تشمله حملة عقد الستينات من القرن الماضي للبحث و التنقيب عن النفط . هذه الحملة التي قادتها الشركات النفطية العملاقة .

و استخدمت فيها كل الخيرات الجيولوجية و التكنولوجية . و قد ترتب على ذلك انه من بين منتجي النفط في العالم . تقع أفضل التوقعات لاكتشافات المستقبل في العراق . بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في نيسان عام 2003 ظهرت اتجاهات بين أوساط عدد من السياسيين و الاقتصاديين تتناغم مع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للنفط العراقي تدعو إلى خصخصة قطاع النفط في العراق دون إن تستثني من ذلك الاحتياطات النفطية .

إن الدعوة إلى خصخصة قطاع النفط يخدم المصالح الأمريكية ، لأنه يؤدي إلى ضمان حصول الشركات الأمريكية على معظم الاستثمارات في الصناعة النفطية .

فضلاً عن إن هذه الاستثمارات ستفضي إلى الهيمنة على الاكتشافات النفطية الجديدة و بالتالي الهيمنة على الإنتاج و تسويق النفط العراقي و اللاقف إن الدعوة إلى الخصخصة قطاع النفط تبدو مقتصرة على العراق دون غيره من الدول النفطية كالسعودية و الكويت و إيران .

و نظراً للصعوبات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية التي ستواجه عمليات خصخصة الاقتصاد العراقي بصفة عامة و القطاع النفطي بصفة خاصة . فان الضرورة تقتضي قدر تعلق الأمر بقطاع النفط إن يبقى تحت إدارة و ملكية الدولة دون إن يعني ذلك عدم إفساح المجال للقطاع المحلي أو الأجنبي للعمل في بعض حلقات الصناعة النفطية على وفق تعاقدات خاصة و على ذلك فالبحث هو محاولة لتأشير بعض الحجج الرافضة للخصخصة و دعم الاتجاه الرامي إلى إبقاء النفط تحت سيطرة الدولة .

إن من أخطر عواقب الخصخصة ، تقليص القدرات المالية و الاقتصادية للدولة العراقية ، و بالتالي تقيد عمل الحكومة في تطوير الاقتصاد العراقي و معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الهيكلية الناجمة عن الحروب و الحصار و الاحتلال ، فخصخصة قطاع النفط سيحرم الحكومة من التصرف بجزء مهم من الثروة الربيعية النفطية الضخمة . و التي نقد ضرورة لإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي و تطويره . و على الرغم من تبني الباحث لوجه النظر المعارضة لخصخصة قطاع النفط في العراق ، إلا إن الخصخصة كمنهجية إستراتيجية و التي يمكن إتباعها في العراق . قد تأخذ شكل عقود التأجير و الإدارة ، حيث لا تتضمن عمليات الخصخصة المتبعة على الأسلوب نقل لملكية المؤسسات العامة لا جزئياً و لا كلياً ، و إنما تنحصر هذه العمليات على نقل الخيرات الإدارية و الفنية و المالية لمدة زمنية محددة من القطاع الخاص إلى مؤسسات الدولة مقابل مبالغ مالية يحصل عليها القطاع الخاص ، مثل عقود الخدمات التي تعقدها الدولة مع الشركات الخاصة لتقديم الخدمات الفنية و الإدارية و الخدمية مقابل مبلغ معين تدفعه الدولة إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ الدولة بكامل السلطة على المنشأة فنياً و مالياً .

و بعد إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي و إصلاحه عند ذاك لا يوجد مبرر يجعل شركات النفط الأجنبية غير قادرة مثلاً على فتح محطات لتعبئة الوقود في كافة أنحاء العراق بالتسابق مع القطاع الخاص العراقي ، و هو ما قد يحد من الاعتماد على القطاع العام في التوزيع و التشغيل .

## الاستنتاجات :

1- استخدام أسلوب الخصخصة في الاقتصاد العراقي لبعض منشآت القطاع العام في عام 1987 لمعالجة تلك المشاكل الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية المتفاقمة . فقد تم تحويل (50) مشروعا " زراعيًا" ما بين محطات أبقار و دواجن و مجازر لحوم و معامل أعلاف من القطاع العام إلى القطاع الخاص و لتصبح مساهمة القطاع الخاص من الزراعة بنسبة 99% عام 1988 إما في القطاع الصناعي فقد تم بيع (76) منشأة صناعية للقطاع الخاص و بقيمة مقدرة تبلغ (397.285) مليون دينار عام 1987 ثم من مرحلة ثانية في نهاية 1993 تم الاستغناء عن منشآت صناعية أخرى هي معمل طابوق القادسية و سمنت المثنى و نسيج الديوانية و النسيج الصوفي في الناصرية ،بضاف إلى ذلك تأجير مرافق عامة كالساحات و محطات التعبئة و مواقف تأجير السيارات إلى القطاع الخاص و كذلك (58) مشروعا " لوزارة التجارة و (19) موقعا " سياحيا " .فضلا" عن إجراءات أخرى ضمن عمليات الخصخصة .

2- لم يتحقق أثرا " ايجابية على المستويات العامة لتطور الاقتصاد العراقي من خلال عمليات الخصخصة أعلاه بل كانت في معظمها أثرا " سلبية تم بيع المشاريع إلى القطاع الخاص بأقل من كلفتها الحقيقية و بالتالي حققت خسائر في قيمتها كونها لم تعوض قيمتها الحقيقية أو الخسائر التي حققتها طيلة عمرها الإنتاجي .

3- بعد الاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في نيسان 2003 ، اتخذت إجراءات تمثل تحقيق الخصخصة في الاقتصاد العراقي وفق رؤية أمريكية ترى نموذج الصدمة طريقا " لذلك كما هو الحال في تجربة روسيا و بعض بلدان أوربا الشرقية . علما " إن تجارب الخصخصة السريعة التي أجريت في روسيا و بلدان أوربا الشرقية لم تعط نتائج طيبة فقد تزايدت وتائر التضخم كما هو الحال في روسيا و التي وصلت إلى 2510% بعد البدء ببرامج الخصخصة فيما كانت قبلها قد وصلت إلى 218% ، فضلا " عن نسبة البطالة التي ارتفعت بشكل مخيف فيها

4- إن الدعوة إلى خصخصة الاقتصاد العراقي و خصوصا " في القطاع النفطي يخدم المصالح الأمريكية ، لأنه يؤدي إلى ضمان حصول الشركات الأمريكية على معظم الاستثمارات في الصناعة النفطية العراقية . فضلا " عن إن هذه الاستثمارات ستقضي إلى الهيمنة على الاكتشافات النفطية الجديدة . و بالتالي الهيمنة على إنتاج و تسويق النفط العراقي .

5- للخصخصة عواقب اجتماعية و اقتصادية وخيمة إذا لم تتوفر شروط نجاحها منها:

أ- إن يكون الاقتصاد المعني في حالة طبيعية و مستقرة .

ب- وصول سوق الأوراق المالية إلى مستوى مقبول من التطور .

ج- إن تكون القطاعات الاقتصادية الأساسية في حالة متنامية.

د- فاعلية القطاع الخاص .

و باختصار جميعها غير متوفرة في العراق و بالتالي فإن الاقتصاد العراقي غير جاهز لتقبل عمليات الخصخصة في هذه الحقبة من تاريخه .

### التوصيات:



يمكن رسم معالم طريق تسيير عليه تجربة الخصخصة في العراق إن حصلت في المستقبل يراعي كل الظروف و الاعتبارات للمجتمع العراقي و امكانياته الاقتصادية و البشرية و الاجتماعية . إي عند رسم المعالم يجب الأخذ بما يلي :

- 1- القيام بدراسة شاملة لجميع المشاريع العامة البالغة (192) مشروع قطاع عام و نقيم كفاءتها و مستوى إرباحها و نوعية الخدمة المقدمة من قبلها ، و من ثم تصفها وفق معايير علمية دقيقة ، ووصفها ضمن سلم أفضليات لفرض خصخصتها من عدمه ، و تحديد طريقة خصخصتها سواء البيع المباشر أو التاجي راو عقد إدارة أو بيعها كأسهم أو المشاركة الدولة و غيرها من الأساليب .
- 2- إن وضع الاقتصاد العراقي و طبيعة مجتمعه تتطلب إن يكون التخصيص تدريجيا" و على مراحل فالتدرج سيوزع التكلفة الاجتماعية و السياسية و سيسمح لمزايا كل مرحلة من مراحل التخصيص إن توتي ثمارها حتى تكون النتائج الناجمة بداية لمرحلة جديدة في برنامج الخصخصة .
- 3- ضرورة استكمال الآخر التشريعية و المؤسسية قبل البدء بعملية الخصخصة منعاً" من استحواذ مجموعة معينة من أفراد المجتمع ذوي القدرة المالية العالية أو بعض المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة التي سيتم خصخصتها و التحكم بأسعار البيع لا يتلاءم مع القيمة الحقيقية لأصول و موجودات تلك المنشآت مما يؤدي إلى رفع تكلفة الخصخصة على خزينة الدولة .
- 4- النظر بطريقة خاصة للمشاريع الإستراتيجية و لاسيما التي تعد ثروة وطنية للمجتمع و فيها حق لجميع أبنائه، فلا بد من بقائها تحت إشراف الدولة بما يضمن قوة القرار و السيادة و بما يحافظ على الثروة و الاستغلال .

مصادر الدراسة :

(1) د. احمد عبد الله سلمان الوائلي – الضرورة و الركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو – أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة بغداد – 2009 .

(2) بحوث و دراسات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية للدراسات القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي 1995 .

(3) د. سعيد النجار – الخصخصة و التصحيحات الهيكلية في البلاد العربية – صندوق النقد العربي - 1988 .

(4) د. محمد معن ديوب – المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة – مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية – المجلد 28 العدد 3-2006 .

(5) د. نهرو محمد عبد الكريم – معوقات الخصخصة في العراق – الموقع :

(6) [WWW.CIN](http://www.cin.com/article.show.php?idshow=19) – DN. COM /article. Show. Php?id show =19  
Guislain Pierre, The privatization challenge, Washington D.C. The word Bank, Regional and sectorail studies, 1997.

(7) Unetad ,nation, comparatiue – experien ces .With privatization Policy , sights, and lessons united nation-New York -1995.